



Distr.  
LIMITED

E/1999/L.54  
29 July 1999  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩  
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩  
البند ٧(د) من جدول الأعمال

التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى: التعاون  
الدولي في ميدان المعلوماتية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس السيد مكارم وبيسونو  
(إندونيسيا) بناء على مشاورات غير رسمية

الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل استخدامها  
الاستخدام الأمثل وسهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يدرك اهتمام الدول الأعضاء بالاستفادة استفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات والاقتصادات من أجل  
التعجيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يشير إلى قراراته ٧٠/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١، و٦٠/١٩٩٢ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه  
١٩٩٢، و٥٦/١٩٩٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٤٦/١٩٩٤ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و٦١/١٩٩٥  
المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، و٣٥/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، و١/١٩٩٧ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه  
١٩٩٧، و٢٩/١٩٩٨ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، بشأن الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم

المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل والوصول السهل إليها من جانب جميع الدول، مع إيلاء الاعتبار الواجب لجميع اللغات الرسمية،

وإذ يرحب بالتقرير المقدم من رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية عن التقدم الذي أحرزه الفريق حتى الآن في الاضطلاع بولايته،

١- يكرر مرة أخرى تأكيد الأولوية العالية التي يوليها لوصول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمراقبين، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، وصولاً سهلاً، واقتصادياً، وسالماً من التعقيد والعقبات إلى قواعد البيانات ونظم وخدمات المعلومات المحوسبة في الأمم المتحدة، شريطة ألا يمس وصوله المنظمات غير الحكومية إليها بوصول الدول الأعضاء، وألا يفرض وصول تلك المنظمات عبئاً مالياً إضافياً على استخدام قواعد البيانات وغيرها من النظم؛

٢- يطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو، في حدود الموارد القائمة، إلى انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية لمدة سنة أخرى، من أجل الوفاء على النحو الواجب بأحكام قرارات المجلس المتعلقة بهذا البند، ومن أجل تيسير تنفيذ المبادرات التي يتخذها الأمين العام بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات بنجاح، ومن أجل مواصلة تنفيذ التدابير المطلوبة لبلوغ أهدافه، وذلك بطرق منها مواصلة الأنشطة التالية:

(أ) تحسين الربط الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت لجميع الدول الأعضاء في عواصمها وفي الأماكن الرئيسية للأمم المتحدة وذلك بطرق منها تحسين ربط البعثات الدائمة بالإنترنت وبقواعد بيانات الأمم المتحدة؛

(ب) تكثيف الجهود الرامية إلى توفير الربط الإلكتروني للدول الأعضاء التي توجد لديها هذه الخدمة في الوقت الحاضر؛

(ج) تحسين وصول الدول الأعضاء إلى مجموعة أوسع نطاقاً من معلومات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية، والمسائل السياسية، وغير ذلك من مجالات البرمجة الموضوعية، وجعل جميع الوثائق الرسمية متاحة على الإنترنت؛

(د) تحسين وصلات البريد الإلكتروني بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة وبين كل منها؛

(هـ) توفير تدريب متخصص لموظفي البعثات لتمكينهم من الاستفادة من المرافق قيد الإنشاء في الوقت الحاضر من أجل الدول الأعضاء، لا سيما مرافق البريد الإلكتروني وصفحات شبكة الإنترنت؛

(و) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوصول إلى بيانات الأمم المتحدة مباشرة، مستخدمة في ذلك وصلات متدنية الكلفة في الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو توفير وسائل أخرى مثل أقراص سي دي - روم (CD-ROM) بحيث تستطيع الدول الأعضاء الوصول إلى قواعد البيانات المتخصصة غير المتوفرة على شبكة الإنترنت؛

(ز) وضع ترتيبات بحسب الاقتضاء لتزويد البعثات الدائمة للبلدان النامية بمنصّات معدات لاستخدام تكنولوجيا الإنترنت؛

(ح) تكثيف استخدام فيديو المؤتمرات لزيادة الاتصال والتفاعل بين الأمم المتحدة والبعثات الدائمة والمؤسسات الأكاديمية؛

(ط) تناول مشكلة العام ٢٠٠٠ (ما يسمى "علة الألف الثالث") داخل منظومة الأمم المتحدة وضمن أن يكون جارياً حالياً اتخاذ التدابير لمعالجة هذه المشكلة، بحسب الاقتضاء، وأن يكون جارياً وضع الخطط للطوارئ؛

(ي) إيجاد وعي بمشكلة العام ٢٠٠٠ لدى الدول الأعضاء والقيام، إذا اقتضى الأمر ذلك، بتوفير محفل تتناول فيه الحكومات هذه المشكلة على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

(ك) تشجيع المنظمات الدولية المعنية على تقديم الدعم النشط للجهود الوطنية الرامية إلى معالجة الحالات الطارئة التي قد تنشأ عن التعطل المتصل بمشكلة العام ٢٠٠٠، لا سيما في مجال الطيران، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وقطاعي الملاحة البحرية والصحة؛

(ل) التشجيع على زيادة تقاسم المعلومات بشأن الاستعداد للعام ٢٠٠٠ بغية مساعدة البلدان والمنظمات على اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة ووضع الخطط للطوارئ وإطلاع الجمهور على تفاصيل المعلومات المتعلقة بالاستعداد للعام ٢٠٠٠؛

(م) توسيع نطاق فرص الحصول على المعلومات عن الأمم المتحدة على الصعيد القطري، لا سيما في البلدان النامية؛

(ن) عمّله في وضع استراتيجية لإدارة المعلومات؛

٣- يُثني على الفريق العامل للنجاح الذي أحرزه في الاجتماعين العالميين اللذين عقدهما للمنسقين الوطنيين المعنيين بمشكلة العام ٢٠٠٠، وقد عقد أولهما في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وثانيهما في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ فزاد الأول ووعي الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، بخطورة مشكلة العام ٢٠٠٠، واستعرض الثاني حالة استعداد الدول الأعضاء لمواجهة التحدي الذي تُمثله هذه المشكلة ومكّن تلك الدول من تبادل التجارب بشأن التدابير العلاجية والتخطيط للطوارئ؛

٤- يعرب عن تقديره لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة المالية التي قدمتها لتنظيم الاجتماعات ومشاركة المنسقين الوطنيين؛

٥- يلحظ بتقدير الجهود التي بذلت لجعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجارياً للتكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات وذلك من خلال صفحة المجلس الأكثر مراعاة للمستفيد منها على شبكة الإنترنت ومن خلال نشر أعمال الجزء الرفيع المستوى في هذه الدورة على الإنترنت؛

٦- يؤكد من جديد استمرار ضرورة أن يجري التشاور مع ممثلي الدول على نحو وثيق وأن يكونوا على صلة نشطة بالهيئات التنفيذية والإدارية لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالمعلوماتية داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك بغية إعطاء أولوية للحاجات المحددة للدول بوصفها مُستفيدة نهائية؛

٧- يحث الفريق العامل على تكثيف اتصالاته بالقطاع الخاص كي يستفيد الفريق العامل في أعماله مما لدى ذلك القطاع من ثروة من الخبرة والتجربة؛

٨- يرحب بجهود فريق مستخدمي المعلومات في جنيف الرامية إلى ضمان الربط بجميع البعثات الدائمة التي تتخذ من جنيف مقراً لها، ويلحظ بتقدير أن أعمالاً ضخمة قد جرى الاضطلاع بها لتوفير التدريب والمعدات للبعثات الدائمة في جنيف وذلك بمساعدة مختلف وكالات الأمم المتحدة، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف؛

٩- يعرب عن امتنانه للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وللجهات الراعية من القطاع الخاص لمساهماتهم في شبكة المجتمع الدبلوماسي في جنيف، ويأمل في أن يشمل هذا المشروع جميع البعثات الدائمة وأن يشمل البعثات الدائمة للبلدان النامية بشروط ميسرة؛

١٠- يقترح إمكانية أن يكون موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته في عام ٢٠٠٠ "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، وذلك بغية تأكيد أهمية تكنولوجيا المعلومات الحديثة في الأنشطة الانمائية للأمم المتحدة وضرورة التعاون الدولي في هذا الميدان؛

١١- يطلب إلى الأمين العام أن يبدي التعاون الكامل مع الفريق العامل وأن يعطي الأولوية لتنفيذ توصياته؛

١٢- يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن إجراءات المتابعة المتخذة بشأن هذا القرار، بما في ذلك النتائج التي توصل إليها الفريق العامل، إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

- - - - -